الفصل الأول

اليمن : الصراع الداخلي والإقليمي والسباق الدولي (السعودية – إيران) ، الولايات المتحدة ، والتنظيمات الإرهابية

obeikandl.com

أولاً :

اليمن والصراع الإقليمي بين العرب وإيران

obeikandi.com

يمثل قرار السعودية في ٢٦ مارس ٢٠١٥ بالتدخل عسكرياً بهدف الحيلولة دون سيطرة المتمردين (الحوثيين) نقطة فاصلة في الصراع الإقليمي بين العرب والفرس من أجل السيطرة على مقادير المنطقة والتصدى لمحاولات التدخل الإيراني الزاحف على حدود السعودية، وإن لم يكن هذا الرد السعودي هو الأول لدعم السُنة في مواجهة «الحوثيين» أتباع المذهب الشيعي والذين يستمدون الدعم من إيران.

على أن الرد السعودي هذه المرة يأخذ أبعاداً أوسع، وذلك بحشد «تحالف سُنى» أو تحالف من الدول «السُنية» في مواجهة إيران، وهو ما قد يمثل سابقة لتدخلات عسكرية في المستقبل لمواجهة المحاولات الإيرانية.

حشد السعوديون عشرة دول سنية (منها ٤ من دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت-البحرين-قطر-الإمارات) وإن تضمن كذلك الأردن والمغرب ومصر والسودان (كان مثل هذا التحالف قد تشكل في حرب الخليج عام ١٩٩٠) ثم شُكل مؤخراً في العام الماضي ٢٠١٤ للتصدي إلى ما تُسمى بالدولة الإسلامية (يقال مجازاً «داعش» أو الدولة الإسلامية في سوريا والعراق) بقيادة الولايات المتحدة والسعودية.

أما التحالف العسكري العربي الراهن، فهو بقيادة السعودية (وإن لعبت الولايات المتحدة دوراً ثانوياً في تزويد السعودية والدول المتحالفة معها بالمعلومات الاستخباراتية ونوع من الدعم اللوجستى.

هذا التدخل العسكري العربي اقتصر حتى الآن على استخدام القوات الجوية

لضرب المواقع الحوثية في طول اليمن وعرضها، بدءً من العاصمة صنعاء والحدود اليمنية السعودية في الشمال، بل وصل إلى حدود عدن في الجنوب، وليس من الواضح حتى الآن فيما إذا كانت قوات التحالف سوف تقرر التدخل البرى بقواتها أم لا، على أن وزير الخارجية السعودي الحالي (سفير السعودية في واشنطن من قبل) كان قد ذكر في مارس الماضي أن المملكة على استعداد لاتخاذ أي تدابير لحماية الحكومة الشرعية في اليمن والحيلولة دون سقوطها، وصف التدخل العسكري للتحالف بأنه تدخل محدود (تدخلت بالفعل بعض دول التحالف بقوات برية خريف ٢٠١٥).

وقد اعتمدت تصريحات السفير السعودي على وثائق الأمم المتحدة (مجلس الأمن) والجامعة العربية بشأن «حق الدفاع عن النفس» المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الإقليمية لمواجهة «التهديد الحوثي» لأمن اليمن ولاستقرارها وسيادتها.

والثابت تاريخياً أن اليمن ظلت دائماً أقرب ما تكون إلى شوكة تدمي الجسد السعودي برغم فقرها وضعف إمكانياتها (ورغم أن السعودية ظلت دائماً تضخ المليارات في خزائن الدولة اليمنية) لكن اليمن دأبت وهو أمر يثير الدهشة على دعم خصوم السعودية مثل دعم اليمن لصدام في حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) ومساندة اليمن للإخوان المسلمين الذين تصفهم السعودية بأنهم «جماعة إرهابية»، لكن اليمن فشلت في الوقوف أمام انتشار تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ومن اتخاذ اليمن مقراً لها [1].

حاولت السعودية تحويل مساندتها من رئيس لرئيس، ومن قبيلة لقبيلة في اليمن بهدف تحقيق الاستقرار وخلق نظام موال لها، فدعمت في نفس الوقت وحدة

(1) OTTAWAY D. 2015. *Saudi Arabia Forms a Pan-Arab Sunni Alliance Against the Houthis*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/saudi-arabia-forms-pan-arab-sunni-alliance-against-the-houthis>

اليمن (وأحياناً دعمت تقسيم اليمن بين شمالٍ وجنوب) تحقيقاً لنفس الهدف (حرب عام ٩٢ بين حكومتي الشمال والجنوب).

دعمت السعودية لسنوات طويلة الرئيس السابق على عبدالله صالح، ثم عملت على إزاحته بعد الثورة عليه عام ٢٠١١ في أعقاب انتفاضات الربيع العربي، وهي الآن تدعم الرئيس الحالي الشرعي «عبد ربه منصور هادي»، لكن التمرد الحوثي والدعم الإيراني المتواصل أدي إلى الإطاحة به (الحوثيون كما هو معلوم من أتباع المذهب الزيدي، وهو فرع من فروع زيد بن عليّ كرم الله وجهه حفيد الحسين بن على نفسه، وهم يسمون بالشيعة الزيدية» ويمثلون حوالي ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من المسلمين في اليمن، وهو أقرب إلى مذهب السنة ولا يؤمنون بمعصومية الأئمة بعد الحسين بن على.

ودون الدخول في تفاصيل كثيرة، فهو مذهب نشأ بداية القرن الثامن الميلادي وسمي «بالزيدية» على نهج المذهب الشيعي في أصوله الأولى، وهو الأمر الذي جذب إيران إلى جانبهم، وساعدهم في الاستيلاء على العاصمة صنعاء، وهو يمثلون حوالي ٣٥٪ من سكان اليمن (٢٦ مليون نسمة) وزعيمهم هو عبد الله الحوثى الذي ينتمي لمعقل الحوثيين في صعدة شمال اليمن.

يمثل سقوط اليمن في أيدى الحوثيين لحظة من اللحظات العصيبة في السياسات العربية التي انفجرت فيها حروب أهلية بين نظم الحكم وبين متمردين من مختلف الاتجاهات المذهبية والقبلية أو العرقية والطائفية. أما في حالة اليمن وسيطرة الحوثيين عليها، فهي مؤشر خطير على دلائل السيطرة الإيرانية الطامعة في دولة عربية حاكمة لموقع استراتيجي مثل اليمن، واستغلال تقسيمها المذهبي لأغراض الهيمنة ولاستخدامها ورقة قادمة هامة في مفاوضاتها النووية مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووى الذي تحاول «الخروج» به إلى النواحي العسكرية [1].

(1) ZIMMERMAN K. 2015. *2015 Yemen Crisis Situation Report: June 30*. Critical Threats Project. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.criticalthreats.org/yemen/yemen-crisis-situation-reports-june-30-2015>

Obeikandi.com

أما إذا استعرضنا الموقف العسكري الحالي في اليمن (يونيو ٢٠١٥) بل وحتى خريف ٢٠١٥ فهي تشهد تحرشات الحوثيين بالحدود السعودية وإطلاق الصواريخ الباليستية وهو ما يُنذر بتصاعد الاشتباكات بين القوات السعودية والحوثيين على طول الحدود، ومن المرجح أن تجهض المباحثات المحتملة التي تتوسط فيها الأمم المتحدة في جنيف(*).

بيد أن الاتجاه للتصعيد هو السمة الغالبة على تحركات الحوثيين، ومن ثم تبادل إطلاق صواريخ (الأسكود) من الجانب اليمني يقابله إطلاق صواريخ «الباتريوت» من الجانب السعودي عبر الحدود بين البلدين في منطقة «جيزان»، الأمر الذي يدفع السعودية لنشر وحدات الجيش للدفاع عن المدينة وضرب العاصمة اليمنية صنعاء.

ومع خلفية هذه الاشتباكات المتبادلة ليس من المرجح خروج المفاوضات في جنيف بنتائج تمثل بداية التسوية السياسية برغم موقف حكومة «عبد ربه منصور هادي»، إذ كان الحوثيون أنفسهم قد وافقوا من قبل على الانضمام لمباحثات تحت رعاية الأمم المتحدة، على أن حكومة الرئيس الحالي (هادي) لم تزل تصر على أن المباحثات تستهدف في الأساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) ولا تستهدف (المصالحة) أو التوفيق بين الجانبين (يدعو القرار الحوثيين «لنزع السلاح» و«الانسحاب من الأراضي» التي كانوا قد استولوا عليها). (وافقت حكومة الرئيس (هادي) على الانضمام لمباحثات مع الحوثيين في أكتوبر هذا العام).

والتطور الخطير في هذه الحرب الأهلية المستمرة أن بعض المقاتلين يزعمون الانتماء لما يُسمى «تنظيم الدولة الإسلامية» (داعش) كما يزعم هؤلاء المقاتلون السيطرة على محافظة «البيضاء» والتي تقع جنوب وسط اليمن (تنظيم الدولة الإسلامية يعارض الحوثيين ويقاتلهم لانتمائهم للمذهب الشيعي) إذن فهي

(*) من الواضح أنه في الشهرين الماضيين، يوليو وأغسطس طرأ تحول واضح في الميزان العسكري لصالح قوى التحالف العربي، وضد الحوثيين، حيث استطاعت المقاومة الشعبية (القبلية) المناهضة للحوثيين إلحاق عدة هزائم وتمكنت من دخول مدينة عدن. (أنظر تقرير حديث لمجموعة الأزمات الدولية عن المكاسب التي حققها التحالف -تقرير اليمن في أغسطس ٢٠١٥).

حرب أهلية بين شيعة (حوثيين) وسنة (أتباع الدولة الإسلامية)، كذلك تزعم المقاومة القبلية المضادة للحوثيين قيامهم بشن الهجمات على الحوثيين لدوافع مذهبية، وهو الأمر الذي يثير على الفور تقديرات وتوقعات أن تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية يسهم في شن القتال ضد الحوثيين في منقطة «الظاهر» بمحافظة البيضاء، وفي كافة مناطق المحافظة، كما يثير تكهنات بالصراع الجانبي بين تنظيمين مقاتلين على نفس الأرض، تنظيم «القاعدة» نفسه في مواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية» في إطار التنافس والتناحر بينهما في القتال ضد الحوثيين، ويمارس تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية عملياته العسكرية في إقليم حضرموت[1].

هذا المشهد من صراعات عسكرية بين تنظيمين إرهابيين (القاعدة والدولة الإسلامية) بهدف السيطرة على اليمن، وهو في كل الأحوال صراع بين دولتين متجاورتين، السعودية في مواجهة حكومة منهارة في اليمن سقطت في أيدى مقاتلين ومتمردين حوثيين من أتباع المذهب الزيدي (الشيعي) الموالي لإيران الذي ينازع الحكومة الشرعية في سلطاتها وسيادتها والتي تتمتع بالدعم السعودي والعربي والأمم المتحدة، ومثل هذا المشهد السياسي العسكري يكشف المدى الذي وصلت إليه الحالة العسكرية المتردية في اليمن، ومن ثم فالتقديرات الأرجح حتى الآن (خريف ٢٠١٥) أن الصراع الحالي على الأرض سوف يستمر ومن ثم يفتح المجال لتوسيع نشاط وعلميات «القاعدة» وعمليات «الدولة الإسلامية» خاصة على خطوط الاقتحام والقتال مع الحوثيين.

وقد سبقت الإشارة إلى أن حكومة الرئيس «هادي» كانت قد وافقت على المشاركة في مباحثات جنيف (١٤ يونيو ٢٠١٥) إلا أنه اشترط تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ الذي يتضمن انسحاب قواتهم من المدن اليمنية، وهو يعلم سلفاً أن الحوثيين لن يقبلوا بمثل هذا الشرط، وإن كان «هادى» والسعودية من قبله تسعى تغيير موازين القوى في اليمن بإتاحة المزيد من الوقت للمقاومة المسلحة بتنفيذ

---

(١) المصدر السابق.

أهداف الهجوم الجوى السعودية (عاصفة «الحسم»).

وبرغم استمرار عاصفة «الحسم»، ثمة حقائق لم يعد من الممكن تجاهلها حتى ولو ظلت وسائل الإعلام في دول التحالف العسكري تمتنع عن إلقاء الضوء عليها، وتلك الحقائق تتمثل في أن قطاعات واسعة من الرأي العام في دول التحالف العسكري العربي نفسه قد بدأت في التساؤل [1] عن جدوى الحملة الجوية على المدن اليمنية بعد أن ارتفعت نسبة الخسائر البشرية بين سكان اليمن التي تسجل بعض التقارير أنها تجاوزت الآلاف، وتساؤلات أخرى عن أسباب التوقف فجأة عن تلك الضربات الجوية ثم استئنافها دون تفسير مقنع لهذه القرارات، وثمة تساؤلات أخرى طرحت على السعودية ومسئولوها وهو ما هو دور القبائل اليمينية المناهضة للحوثيين، ولماذا لم تتحرك تلك القبائل لدعم –على الأرض– الجهود العسكرية الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية، ولماذا لا تتصدى القبائل اليمنية الموالية للسعودية للحوثيين؟

هذا الموقف العسكري الذي لا يبدو وأنه قد حسم بالحملة الجوية فرض على السياسة السعودية أن تتساءل عن جدوى القرار الاستراتيجي بشن الحرب بعد أن سجلت على الصعيد الدبلوماسي نجاحاً في مجلس الأمن باستصدار قرار رقم ٢٦١٦ الذي يفرض على الحوثيين الانسحاب من المدن التي احتلت، بما في ذلك العاصمة صنعاء وكذلك الاعتراف بشرعية حكومة الرئيس عبد ربه «منصور هادى»، فالنجاح الدبلوماسي الضخم لم تستطع السياسية أو الاستراتيجية العسكرية ترجمته على الأرض لاستعادة صنعاء، ولا انسحاب الحوثيين من المدن، ولم تزل شرعية الحكومة برئاسة (منصور هادى) لا تمارس سلطاتها الفعلية، اللهم إلا مؤخراً في سبتمبر ٢٠١٥ بنقل مقر الحكومة إلى عدن(*).

(1) OTTAWAY D. 2015. *Saudi Arabia's Yemen War Unravels*. The National Interest. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://nationalinterest.org/feature/saudi-arabias-yemen-war-unravels-12853>

(*) تمكنت قوات المقاومة الشعبية المناهضة للحوثيين من دخول مدينة عدن خلال شهر أغسطس ٢٠١٥م.

وربما كان ثمة احتمال، لم تطرقه السياسة السعودية بعد، وهو التعامل مع الرئيس السابق «علي عبد الله صالح» الذي دعمت قواته وأسلحته المتمردين الحوثيين في تحركاتهم وانتشارهم خاصة وأن علي عبدالله صالح كان من قبل يحظى بدعم قوي من السعودية، يبدو أن فتح باب الحوار مع المؤتمر الشعبي العام –حزب علي عبد الله صالح– الذي بعث، كما تقول بعض التقارير بوفد إلى الرياض ليبدي نية الاستعداد لتعديل مواقفه ولنقُل «تغيير موقفه»[١] بدعم الموقف السعودي.

ويمكن القول بالنسبة للتقديرات الاستراتيجية للموقف السعودي والقرار السعودي الاستراتيجي بإنشاء التحالف العسكري العربي لمواجهة التدخل الإيراني في اليمن وسيطرة الحوثيين، وقرار شن حملة عسكرية جوية تحت قيادة السعودية، أنه قد تبين بعد مرور عدة أسابيع من الحملة أن استخدام القوة الجوية له حدود معينة[٢].

هذا ويشير التقرير إلى أن الخسائر البشرية بلغت حد الكارثة بمصرع ٢٥٠٠ من السكان واتساع نفوذ الدولة الإسلامية (داعش) فوق الأراضي اليمنية، وأصبحت السعودية تواجه نفس المأزق الذي ظلت تواجهه الولايات المتحدة في العراق وفي سوريا، ولم يغير القرار السعودي بالتدخل العسكري الجوي في اليمن من موازين القوى على الأرض في ميزان القتال أو في إصرار الحوثيين المدعومين من إيران على التمسك بما تحقق لهم من مكاسب (فشلت جهود الأمم المتحدة من ١٥–١٩ يونيو) في الجمع بين الجانبين للتفاوض أو حتى الاتفاق على وقف إطلاق النار أو حتى السماح بإمدادات الإغاثة والطوارئ داخل المناطق التي

(١) المصدر السابق.

(2) OTTAWAY D. 2015. *Rolling Thunder? Saudi Arabia Discovers the Limits of Air Power*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/rolling-thunder-saudi-arabia-discovers-the-limits-air-power>

تجرى فيها المعارك الحربية [1].

كذلك بالإضافة إلى قصور العمليات العسكرية الجوية التي تقوم بها السعودية، فإن الإدارة الأمريكية عجزت حتى الآن عن العثور على مخرج من هذا المستنقع اليمني سواء بإجراء مباحثات سرية مع ممثلي الحوثيين في عُمان ثم دعم المباحثات في جنيف، فهل تتدخل الإدارة الأمريكية لإقناع السعودية بتعديل سياساتها وتعديل موقف حلفائها.

ورغم أن السعودية والولايات المتحدة تجمعهما علاقات تعاون أمنية وعسكرية لعقود طويلة، لكن الحقيقة أنه ثمة افتراق أو لنقل اختلاف واضح بينهما في الرؤى والأولويات، فالسعودية تهتم في المقام الأول بتأكيد سيطرتها العسكرية وقوتها الجوية في المنطقة لأول مرة، وتمثل اليمن النموذج الأوضح، بإن السعودية قادرة على التصدي لإيران وحلفائهم، أما بالنسبة للولايات المتحدة فالأولوية الأولى هي التوصل لاتفاق مع إيران لتقييد برنامجها النووي، لكن الحرب في اليمن تمثل تأثيراً سلبياً أو «انحرافاً» في تحقيق هذا الهدف.

أما الأولوية الأخرى للولايات المتحدة في اليمن فهي محاربة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية التي تعتبرها الولايات المتحدة أخطر تهديد يواجه «الوطن الأمريكي» والدليل على ذلك أن واشنطن بعثت في إبريل ٢٠١٥ بسبعة سفن حربية لمنع إيران من إرسال أسلحة أو إمدادات إغاثة للحوثيين. (المثير أن الحوثيين يشاركون الولايات المتحدة الأولوية في محاربة تنظيم القاعدة (السنية المتطرفة) وكذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). ومما يعقد الموقف ويضاعف من صعوبات التوصل لمخرج في اليمن، هو التناقض والاختلاف في الموقفين الأمريكي والسعودي وكذلك عدم الاتفاق على موقف بالنسبة لسوريا والعراق.

(1) OTTAWAY D. 2015. *Rolling Thunder? Saudi Arabia Discovers the Limits of Air Power*. Woodrow Wilson International Center for Scholars. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <https://www.wilsoncenter.org/publication/rolling-thunder-saudi-arabia-discovers-the-limits-air-power>

وتشير التوقعات أن التصعيد هو الاحتمال الأرجح، وذلك أن السعودية تقوم بتدريب الآلاف من القبائل اليمنية عسكرياً وتتأهب لشن جهد حربي ضخم لطرد الحوثيين من عدن وهي أهم مدن الجنوب وميناءه المُطل على باب المندب والمتحكم في طرق التجارة العالمية وممرات الملاحة من وإلى البحر الأحمر ومدخله الجنوبي إلى المحيط الهندي.

وقد أشرنا من قبل في معرض تحليل الموقفين الأمريكي والسعودي في سياق التدخل الأمريكي الدبلوماسي لفتح حوار سري مع جماعات الحوثيين إلى دور «دولة عُمان» التي أثرت أن تمتنع عن المشاركة في الحملة العسكرية إذ فضل السلطان «قابوس» حاكم عمان إتباع سياسة عدم التدخل [1] وهذا الموقف يتمثل في الدعوة لحل سياسي وسط ويستبق الحاجة إلى التدخل العسكري، ومن هذا المنطلق أتاحت عمان الفرصة لعقد الاجتماعات على أراضيها ولعل دوافع عمان في اتخاذ هذا الموقف الرافض «للتدخل» والداعي «للحلول السياسية الوسط» إنما يعود لتقديراتها للمصالح الأمنية لعمان واهتمامها الأكبر بالاستقرار في المنطقة خاصة وأن اليمن يمثل بالنسبة لعُمان عنصراً مؤثراً في استقرارها من ناحية الجنوب لاسيما إذا كانت تتمتع بالاستقرار والأمن (اليمن أكثرية سكانها من السُنة) كما هو معلوم.

وقد اتصف موقف دولة عُمان على هذا النحو بالتوازن والتعادل فيما بين المواقف العربية السعودية وحلفائها من ناحية وبين ضرورات الحفاظ على موقفها المبدئي من سياسة «عدم التدخل» والحل الوسط بهدف الحفاظ على الاستقرار الإقليمي (يلاحظ تاريخياً أن عمان الدولة العربية الوحيدة التي لا يحكمها أكثرية من السُنة إذ أن معظم العمانيين (بمن فيهم السلطان قابوس من آل بوسعيد من الأسرة الحاكمة) ينتمون لأحد المذاهب التابعة والمتفرعة (مذهب الأباضية) من

(1) BARETT R. 2015. *Oman's Balancing Act in the Yemen Conflict.* Middle East Institute. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/at/oman% E2%80%99s-balancing-act-yemen-conflict>

جماعات الخوارج في الإسلام وهو الذين رفضوا بيعة سيدنا علي بن أبي طالب وبيعة معاوية بن أبي سفيان في قضية التحكيم المشهورة بينهما في التاريخ الإسلامي [1] على أن عُمان لم تتخل عن الحملات السعودية وحملات دول مجلس التعاون الخليجي ضد المتطرفين، والتزمت بالدفاع عن المصالح العربية الخليجية ضد التهديدات الإيرانية، كما أتاحت «قناة سرية» للحوار النووي بين واشنطن وإيران.

أما بالنسبة لليمن، فإن عُمان تحاول القيام بدور المفاوض المتوازن بين الأطراف المتصارعة والأطراف الخارجية، فهي تقوم بدور ذي فائدة كبيرة بالنسبة للقوى الكبرى في المنطقة سواء كانت السعودية أم دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والولايات المتحدة في آن واحد.

كان وزير خارجية إيران «محمد جواد ظريف» قد زار عُمان في ٢٦ مايو ٢٠١٥، والتقى بممثلين عن الجماعات الحوثية، وتشير بعض التقارير إلى أن وفد الحوثيين كان قد اجتمع من قبل مع مسئولين سعوديين وذلك بهدف استكشاف أبعاد التسوية والحلول الوسط، وعمان على هذا النحو تقوم بما يصفونه «بالوسيط الأمين» وهو ما يُعلي من شأن دورها بين مختلف الأطراف الذي يساعد في تقديرها على تحقيق الاستقرار في عُمان ذاتها.

ومما لا شك فيه أن استمرار الصراع في اليمن وأقاليمه الشرقية يمثل تهديداً للأمن العماني وربما كانت الحركات اليسارية في الستينيات والسبعينيات الداعمة لحركة «ثورة ظفار» قد استطاعت فصل منطقة «ظفار» وجنوب عُمان عن مسقط. هذا التاريخ من الفوارق والاختلافات الثقافية بين القبائل وجماعات السُنة في الجبال الجنوبية والمناطق الساحلية في عُمان، مثل هذا التاريخ خلق أوضاعاً أتاحت لجبهة «تحرير عُمان والخليج العربي» المتمركزة في اليمن الجنوبي فرصة

(1) BARETT R. 2015. *Oman's Balancing Act in the Yemen Conflict*. Middle East Institute. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/at/oman% E2%80%99s-balancing-act-yemen-conflict>

تكاد أن تصل إلى درجة النجاح وتحقق أهدافها.

أما في اليمن فإن مطالب أهل السُنة جنوب اليمن بالاستقلال عن مناطق الشمال (الزيدية) بالإضافة إلى الدعم السعودي لتلك المطالب تقترن بحالة الفوضى في شرقي اليمن تثير المتاعب والاضطراب والمشاكل لدى الحكومة اليمنية، إذ أن التطرف والقتل ظاهرة «الأصولية السُنية» التي تقف على أبواب عُمان هي تثير من المخاوف والهواجس أكثر مما كانت تثيره «جبهة تحرير عمان والخليج العربي» في عقدي الستينات والسبعينات.

ومن المنظور العُماني فإن حركة «الحوثيين» واستمرار مشاركة الرئيس السابق «على عبد الله صالح» في السياسات اليمنية لا تمثل خطراً كبيراً بل ربما كانت مواقفهم هي الأقرب للسياسة العُمانية من حيث المصالح الأمنية، وإن كانت قد استثارت التمرد في جنوب اليمن وأدت إلى التدخل السعودي الأمر الذي يتطلب التعجيل بالتوصل لحل وسط و«تسوية» والتصالح بين الأطراف، ومن ثم فإن عُمان قد تجد نفسها بحاجة إلى حلفاء لقمع أي تمرد داخلى ينشأ عن الأوضاع اليمنية، وذلك فالسياسة العُمانية الحالية تُركز على عنصر «التسوية» لإنهاء هذا المستوي من الصراع على الحدود الغربية. وما لم تفلح مثل تلك الجهود فسوف تستمر عُمان في ترسيخ علاقاتها بالولايات المتحدة وبريطانيا حليفها القديم، وربما كذلك مع إيران وذلك في حالة انتشار الاضطرابات والفوضى ووصولها إلى أقاليمها الجنوبية.

قراءة هذه المواقف المختلفة والتحالف العربي العسكري بقيادة السعودية ثم قراءة الموقف الأمريكي وأبعاده، وكذلك الدور العُماني في الوساطة والتفاوض بحثاً عن «الحلول الوسط» لدوافعها الأمنية الذاتية، هذه القراءة ربما تصل بالحل السياسي إلى نتائج مفادها أن عملية التفاوض من أجل تحقيق السلام تتعثر ولا تتقدم في سياق ظاهرة الانقسامات الحادة العميقة ثم اختلاف الحقائق المغايرة لأولويات الأطراف المتصارعة على الأرض.

ومع ذلك، فإن عملية التفاوض من خلال مباحثات الأطراف في جنيف ربما قد تحقق بعض الإنجاز الجزئي لعمليات الإغاثة وتخفيف المعاناة الإنسانية في اليمن، وإن ظلت التسوية السياسية تصطدم بتحديات مستعصية والتي قد تتطلب شهوراً طويلة من التفاوض الشاق.

ولا شك أنه لابد وأن نأخذ في اعتبارنا عند استخلاص التقديرات حول الحرب في اليمن أن هذه الحرب قد أدت إلى تقسيم اليمن تقسيماً فعلياً إلى منطقة تخضع لسيطرة «الحوثيين» ومنطقة ثانية تخضع للمقاومة القبلية والشعبية في الجنوب، ثم منطقة ثالثة تتكون من الصحراء الشرقية ومناطق وسطية في مدن «تعز» و«أب».

على أننا نلمس أن القيادة الحوثية واضحة المعالم وإن كانت الفصائل المتحارية لم تزل تتنافس على مكان القيادة في المنطقتين الأخيرتين.

إن التسوية السياسية التي قد تتيح إعادة بناء اليمن عسكرياً على المستوى القومي، ثم الإقرار والتصديق على دستور لليمن والاتفاق على تشكيل لجنة لإجراء الانتخابات ثم إجرائها فعلاً في مناخ من الشرعية الدستورية، هذه التسوية لم تزل سراباً بعيد المنال يلوح على الأفق لكنه سراب مراوغ غامض المعالم والأبعاد.

أولاً إذا استخلصنا تقديرات الموقف السعودي في إطار قراءة متأنية، تُوصف السعودية بأنها هي اللاعب الإقليمي الرئيسي في هذه الدراما اليمنية وباعتبار أن الأمن القومي السعودي –فضلاً عن الأمن القومي العربي ككل– يتأثر بشكل مباشر بتفاعلات وعواقب الصراع الدائر الآن في اليمن، وكذلك فقرار السعودية بإنشاء التحالف العسكري أو القوة العربية المشتركة مع مصر والإمارات والكويت والبحرين، إذ قرأنا هذا الموقف قراءه متأنية موضوعية فأننا نستطيع أن نستخلص أن المنظمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم يصطلح على تسميته بالدولة الإسلامية (داعش) يستهدف السعودية وأمنها وسيادتها واستقرارها وتضع السعودية نصب أعينها هدفاً تبغى الوصول إليه لتقويضه وزعزعة دعائمه وركائزه.

ظل تنظيم «الدولة الإسلامية» لشهور طويلة (عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥) يتوعد بغزو to conquer أرض الحرمين الشريفين، وبلغت تهديداته ذروتها في مايو الماضي في رسالة صوتية نقلها زعيم التنظيم «أبو بكر البغدادي» وصف فيها قادة المملكة بأنهم «كفار» ومنذ ذلك الوقت دأب تنظيم داعش على شن هجمات إرهابية داخل السعودية، ومنذ أوائل يونيو ٢٠١٥ قامت عناصر تنتمي للتنظيم بارتكاب هجمات انتحارية موجهة للمساجد في المنطقة الشرقية للسعودية، حيث يعيش أغلب السكان الشيعة. ومنذ بداية هذا العام (٢٠١٥) استهدفت عناصر منتمية أو مرتبطة بالتنظيم عدداً من الدوريات الأمنية الشرطية في قبل المملكة ذاتها بما في ذلك العاصمة الرياض (في نفس السياق استهدف التنظيم دولة الكويت الشريك في التحالف مع السعودية قامت إحدى عناصرها بتفجير مسجد للشيعة) ولو أنه من الصعب الحيلولة دون ضرب هذه «الأهداف السنية» ولو على المدى القصير، كما أنه من الممكن أن تستثير التوترات المذهبية المشتعلة فعلاً نتيجة للصراعات الدامية على مستوى المنطقة كلها، فإن الاحتمالات ضئيلة في إمكان إحراز تنظيم الدولة الإسلامية لنجاحات كبرى في السعودية تشبه ما تحقق في كل من سوريا أو العراق على نحو ما استطاع تنظيم القاعدة مثلاً أن يحقق في اليمن أو في الصومال أو في شمال مالي في منطقة الصحراء الإفريقي، أو حتى في نيجيريا جنوب غرب إفريقيا.

وتفسير احتمالات الإخفاق لعمليات التنظيم الإرهابي (داعش) أو «القاعدة» في السعودية يعود إلى سبب واحد على الأقل من جملة سببين، أولهما وجود فراغ سياسي وأمني ناتج عن القتال العرقي والمذهبي الدامي في «دولة فاشلة» أو انتشار أحوال مادية بذاتها يمكن أن يتعرض فيها السكان السُنة (سواء كانوا هم الأكثرية أم الأقلية) فإنهم يتعرضون للهجوم والقمع والاضطهاد من جانب أتباع المذهب الآخر، وفي مثل هذا المناخ يضطر السكان السُنة داخل البلاد وخارجها بالانضمام إلى فصائل «الجهاد» للدفاع عن أخوتهم من السُنة كما هو الحال الآن في العراق وسوريا.

إلا أن مثل هذه الأسباب لا تنطبق على الأوضاع في السعودية، ومن ثم فإن محاولات التنظيم المُسمى بالدولة الإسلامية مآلها الإخفاق في أي محاولة لهدم النظام السياسي القائم[١].

وربما لاحظ البعض أن تنظيم «الدولة الإسلامية» هذا يختلف عن تنظيم «سُنى» متطرف آخر، خاصة في ضوء ما استطاع تحقيقه من تجنيد للآلاف للانضمام للقتال في سوريا وفي العراق، وفي ضوء قدرته على إدارة عملياته العسكرية ضد الحكومتين العراقية والسورية، الأمر الذي خلق بعض الانطباع بأن التنظيم لديه من الإمكانيات الأكثر تقدماً وتدريباً وخبرة، إلا أن الحقيقة التاريخية أن كلا التنظيمين الإرهابيين، «الدولة الإسلامية» و«القاعدة»، قد انتشروا وازدهروا في هذين البلدين حين كانا يتعرضان لمناخ من عدم الاستقرار في حدوده القصوى وفي ظل مناخ يسوده الضعف والتطرف.

أما في العراق فإن تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) قد غرس جذوره في الأراضي العراقية منذ الغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣) حيث كان النظام السياسي القائم عندئذ قد انهار وسُلبت من الأقلية السُنية سلطاتها السياسية[٢].

وسوريا كما نرى الآن، (سوف يخصص فصل خاص عن الحالة السورية) ومدى ما وصلت إليه من فشل أو انهيار، قد تحولت إلى ما يشبه «الفوضى المُخيفة» التي قد تثير الفزع لكل مراقب أو مُحلل سياسي نتيجة لما ارتكبه بشار الأسد من تدابير وحشية ضد الأكثرية السُنية بما أتاح لتنظيم الدولة الإسلامية أن تجعل سوريا «مقصداً جهادياً» للمتطرفين السُنة في العالم بأسره.

ولا ينفرد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بطريقته الحالية في تحقيق وجود له

(1) NAZER F. 2015. *ISIS Will Fail in Saudi Arabia*. Middle East Institute. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/article/isis-will-fail-saudi-arabia>

(2) NAZER F. 2015. *ISIS Will Fail in Saudi Arabia*. Middle East Institute. Pp. 1-3. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/article/isis-will-fail-saudi-arabia>

في سوريا وفي تحدي سلطات الدولة، فكذلك فعلت «القاعدة» نفس الشيء ومن قبل في الصومال وفي مالي ثم في اليمن وفي غيرها كذلك على أن تلك البلاد عرفت في تاريخها صراعات عرقية ومذهبية وعرفت الكثير من عوامل الوهن والضعف، وإما أنها قد تفككت في الآونة الأخيرة أو أنها عجزت تماماً عن فرض سيطرتها على البلاد الخاضعة لها أو بناء مؤسسات سياسية وأمنية واقتصادية ناجحة.

وكما سبق القول، فإن أياً من هذه «الاشتراطات» أو كلها معاً لا تنطبق على السعودية، فالسكان السُنة ليسوا فقط الأكثرية المطلقة، لكنهم يسيطرون سيطرة كاملة ومحكمة على المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية للدولة السعودية، وكذلك لم تعرف السعودية في تاريخها فصولاً من العنف المذهبي أو القبلي أو العراقي كما هو الحال السائد الآن في اليمن أو في الصومال مثلاً، وليست السعودية بأي حاول من الأحوال على شفا التحول إلى «دولة فاشلة» كما هو الحال للأسف الشديد في بلد عربي آخر في الشمال الإفريقي وهو ليبيا (سوف نُخصص فصلاً بذاته عن الحالة الليبية ومدى ما بلغته من مظاهر التقسيم والانهيار والحرب الأهلية التي وصلت بها للتردي إلى دولة تنطبق عليها أوصاف الدولة الفاشلة).

بقراءة السياسية السعودية الخارجية في الوقت الحاضر، مع بداية عهد عاهلها الجديد الملك سلمان من عبد العزيز آل سعود وولي عهده ووزير دفاعه وقياداته، يبدو وأنها تنتهج سياسة خارجية هجومية نشطة وجريئة لا تتردد في اللجوء للخيار العسكري للدفاع عن أمنها وحدودها وإلى تشكيل تحالف عسكري لمواجهة إرهاب التنظيمات المسماة بالـ«جهادية» ولعل اليمن هي أوضح نموذج لتلك السياسة الخارجية الجديدة.

وتحليل استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية في السعودية يدل على أنها تستخدم مدخلاً مزدوجاً للعمل الإرهابي في المملكة، أولهما الهجمات واسعة النطاق ضد أماكن العبادة الشيعية والمساجد والمزارات الشيعية، وكذلك توجيه الهجمات الصغرى ضد الدوريات الأمنية «المكشوفة» أمنياً ومن ثم فهي تشيع عدم الاستقرار

على المدى القصير وتفاقم من حالة العلاقات المتوترة بين السُنة والشيعة.

وعلى أن قطاعاً كبيراً من المواطنين السعوديين يدينون الهجوم على المساجد والمزارات الشيعية، ومن هؤلاء قادة سياسيين ورجال دين كبار نددوا بظاهرة الانقسام المذهبي وأعربوا عن التضامن مع إخوانهم من «أهل الشيعة».

لقد استخلص جهاز الاستخبارات والأمن السعودي دروساً مستفادة من تجاربه السابقة في مكافحة تنظيم «القاعدة» ولا شك أنه سوف يُكيف هذه الخبرات بما يتناسب مع التعامل مع مخططات تنظيم داعش وعموماً فأن الصراع بينهما سوف يستمر في المستقبل المنظور.

ثانياً :

الصراع على أرض اليمن والأبعاد المذهبية والقبلية في سياقها الدولي

في أعقاب سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء وهروب الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى عدن، دخلت عملية الانتقال السياسي في اليمن مرحلة دقيقة إذا أن ظاهرة الاستقطاب للقوى السياسية تعكس التوترات المتفاقمة في المنطقة التي تنتهي عادة بالصراع العسكري المكشوف.

إن عملية الانتقال السياسي والتوازن الدقيق بين عناصره المختلفة مدعومة بمبادرة دول مجلس التعاون تعرضت لاحتمال الانهيار كنتيجة طبيعية تمخض عنها صراع القوتين السياستين المتعارضتين ألا وهما: المشروع السياسي البديل المقدم من «جبهة أنصار الإصلاح» التي تستند إلى التقاليد القبلية والدينية لليمن (وهي جماعة سُنية محافظة وسلفية كذلك) ثم النموذج «الجهادي» أو «المثالي» لتنظيم القاعدة في دول شبه الجزيرة العربية مع «تنظيم الدولة الإسلامية».

ويمثل المركزان المتنافسان للقوة في صنعاء وفي عدن قطبين يعكسان هذه التوترات الإقليمية ما بين السعودية وإيران وحلفائها. وفي هذا السياق فإن خطر التهديد العسكري الذي قد يستغرق دول المنطقة كلها والتي تقترن بأزمة أو بالأحرى كارثة إنسانية غير مسبوقة في اليمن يتطلب اهتماماً خاصاً وعاجلاً من المجتمع الدولي.

هذه الأزمة السياسية في اليمن خلقت دوائر واسعة من الأصداء الدولية، تتمثل في أن صعود جماعة أنصار الإصلاح –القوة السياسية الأكبر في اليمن– أثارت موجات من الصدمة، شملت المنطقة العربية كلها، إذ أن الإعلان الدستورى الذي

obeikandl.com

أصدرته اعتبر بمثابة انقلاب عسكري واقعي وتمخض عنه تطورات خطيرة مثل إعلان غلق الكثير من السفارات الغربية وسفارات الدول العربية في صنعاء، كذلك فالسعودية والمسئولين في دول الخليج العربية اتهموا إيران بأنها تقف وراء «الانتفاضة الشعبية» التي دربت الانقلاب للإطاحة بالحكومة الشرعية كجزء من استراتيجية إقليمية تلجأ لأساليب الهدم والتخريب وزعزعة استقرار الكيانات السياسية.

وقد تمثل رد الفعل الإيراني في أنهم لم يبالوا بتلك الاتهامات الموجهة لهم، حتى أن المصادر المقربة من الحرس الثورى الإيراني أبدت مشاعر الارتياح والتأييد لانتصارات حلفائها مع الترحيب بانضمام عنصر جديد إلى ما يسمونه «محور المقاومة»[1] axis of resistance.

وبرغم وجود بعض قنوات الاتصالات النشطة بين الرياض وطهران بما في ذلك قناة الوساطة السرية التي كانت تقوم بها سلطنة عمان، كما سبقت الإشارة، فهي لم تحرز أي تقدم في تسوية هذه الأزمة.

وعلى خلفية هذه الصراعات السياسية، لا بد أن نتعرض بالتحليل لظاهرة صعود «جماعة الحوثيين» وقوة ميليشياتهم وسيطرتهم على صنعاء، والخلفيات القبلية والجغرافية والمذهبية بالضرورة. ويمثل تقدم ميليشيات الحوثيين وسيطرتهم على صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤ انعكاساً لقدرتهم في استغلال فراغ السلطة بسبب قصور الرئيس عبد ربه منصور هادي في ممارسة سلطات الحُكم بطريقة فعالة، على أن كثيراً من المحللين داخل اليمن وخارجها يميلون للرأي القائل بأن الرئيس اليمني السابق «على عبد الله صالح» يقف خلف تلك المؤامرة التي فتحت

(1) BLECUA R. 2015. *A revolution within the revolution: the Houthi movement and the new political dynamics in Yemen.* Icano Royal Institute. Pp. 1-9. [cit.31.08.2015]. Available online: <http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/web/rielcano_en/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari16-2015-blecua-revolution-within-revolution-the-houthi-movement-and-new-political-dynamics-in-yemen#.VeVjouNXUWl>

أبواب صنعاء أمام الحوثيين في محاولة منهم لتعطيل العملية الانتقالية وتمهيد الطريق لعودته إلى الحُكم [١].

وقد أتاحت انتفاضية الربيع العربي عام ٢٠١١ «لجماعة أنصار الإصلاح» الفرصة للتأثير على تخطيط وإعداد مستقبل النظام السياسي للبلاد، خاصة وأن تلك الجماعة قد حُرمت من المشاركة في الحوار الجديد للجولة، كذلك فإن الصدام الواقع بين مصالح النُخبة السياسية التقليدية مع طموحات القطاعات المحرومة في المجتمع اليمني خلقت المناخ الملائم لحركة الحوثيين لكي تتحول إلى القوة الرائدة لعملية الانتقال السياسي في اليمن. كذلك فإن فرار الرئيس «هادي» إلى عدن ضاعف من التوترات السياسية خاصة وأن التقسيم الفعلي فيما بين المناطق التي تسيطر عليها القوات الحوثية، وتلك التي لم تزل تعترف بسلطة الرئيس «هادي» تبرز من جديد مطالب الانفصاليين في الجنوب، وأصبحت القوتان (ما بين أنصار الحوثيين وأنصار الرئيس هادي) تسير في دروب المواجهة والصدام، وخلق موازين قوى جديدة في اليمن، وهو ما قد ينتهي باليمن إلى مصير ليبيا (المُقسمة) ومثال ذلك أن الصدام العسكري ما بين قوات الرئيس السابق «على عبد الله صالح» والحوثيين من جانب ضد القوات الموالية للرئيس «هادي» للسيطرة على ميناء عدن وعلى مطار عدن، يمثل نذيراً من النُذر الأولى لوقوع اليمن في هوة التقسيم ما بين شمال وجنوب حتى أن النخبة الثورية العليا للحوثيين أعلنت التعبئة العامة للأنصار المنتمين لها، والتقدم للسيطرة على مدينة «تعز» وصولاً إلى السيطرة على مدينة عدن بالكامل (لجماعة الحوثيين جذور تاريخية في المجتمع اليمني ومع ذلك فقد كان للثورة الإيرانية (١٩٧٩) تأثيراً على أحد قادة الحوثيين أنفسهم المسمى «بحسين الحوثي»، كما كان الرئيس السابق «صالح» وهو من أتباع المذهب الزيدي مثله مثل ٣٥٪ من سكان اليمن، كان ينظر إلى

(1) ALLEY A.L. 2014. *Yemen's Houthi Takeover*. Middle East Institute. Pp. 1-4. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.mei.edu/content/article/yemens-houthi-takeover>

obeikandl.com

«النخبة الهاشمية» بوصفهم خطراً يهدد قيادته وشرعيته السياسية).

وتشير قراءة التاريخ ما قبل سقوط النظام اليمني عام ٢٠١١ إلى أن الرئيس السابق «على عبد الله صالح» كان قد انخرط في حملات دامية ضد الحوثيين وحلفائهم القبليين بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية وكذا من السعودية، واتهم الجماعة الحوثية بأنها أداة للسياسة الإيرانية وتهديد للنظام الجمهوري وللأمن القومي اليمني. وقد استمر هذا الصراع لست سنوات أدت إلى دمار واسع النطاق في منطقة «صعدة» والآلاف من الخسائر البشرية التي تجاوزت ١٥٠٠٠٠ من اللاجئين، وكان تأييد إيران للحوثيين حتى ذلك الوقت تأييداً «محدوداً» بالتدريب من خلال تنظيم حزب الله وقليل من شحنات الأسلحة الصغيرة، لكنه برغم الدعم الأمريكي والسعودي في عام ٢٠٠٩ تمكن الحوثيون من التصدي للهجمات، إلا أنه في أعقاب أحداث عام ٢٠١١ وانتفاضات الربيع العربي انقسم الجيش اليمني إلى فصائل متقاتلة، واستطاع الحوثيون دخول منطقة «عمران» والتقدم باتجاه العاصمة صنعاء، وتلك الجماعة (الحوثية) التي أطلقت على نفسها اسم «الشباب المؤمن» believing youth تطورت إلى حركة سياسية منظمة وميليشيات مجهزة على غرار نموذج حزب الله، وساعدت برامجها الاجتماعية وابتعادها عن نظام «على عبد الله صالح» الموصوم بالفساد، وزاد شعبيتها وانتشارها خارج معقلها في منطقة «صعدة»، وكذلك في سياق انتفاضة الربيع العربي وجد الحوثيون أرضية خصبة للترويج لدعوتهم بالاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم من مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي التي استبعدت الحوثيين من كل ترتيبات المشاركة في السلطة، استطاع الحوثيون التوسع والانتشار والخروج من دائرة التهميش السياسي. وجماعة الحوثيين تلك التي تمثل قبيلة واسعة الانتشار تعتبر المركز الجامع للتحالفات بين مشايخ القبائل الهامة ذات النفوذ وبين العائلات الهاشمية الكبرى مثل جماعة «أنصار الله» التي تعتمد أكثر ما تعتمد على الروابط العائلية من أن تتصدر موقع القيادة.

(وفي إيجاز شديد نقول أن بدر الدين الحوثى وهو من أشهر علماء الإسلام الذي استطاع أن يصل بين أجيال كثيرة تأكيداً لانتماءاتهم لمصدر واحد وهو «الإمامية» الزيدية، التي أصبحت تمثل الشرعية السياسية والشرعية الدينية معاً. وفي الصراع الحالي جاء «عبد الملك الحوثى» الذي لم يتجاوز ٢٧ عام ليتولى زعامة الجماعة وهو وزعيم موهوب رغم قله خبراته، أثبت ذكاءً وحنكة سياسية واضحة ولهذا كله تحولت «الجماعة الحوثية») إلى جانب الولاء لزعامته.

هذا الصراع المذهبي والقبلي وهذا الاقتتال والصدام العسكري الدائر على أرض اليمن في سياق تنافس إقليمي حاد، يدفعنا إلى أن نستذكر صراعات مماثلة بين تيارين متناقضين في عقد الستينيات، الثورة اليمنية التي انطلقت عام ١٩٦٢، وأقامت النظام الجمهوري بدعم من الزعيم المصري عبد الناصر، وبين تيار أنصار الجمهوريين وأنصار «الإمام» الزيدي أحمد بدعم من السعودية، هذا الصراع الجديد قد يتحول إلى ساحة حرب بل قد تتحول مثلاً لإعادة توزيع موازين القوى الداخلية في اليمن، وإعادة توزيع موازين القوى الإقليمية.

إن تقسيم اليمن على غرار ما حدث من قبل بين دولتين (شمال اليمن وجنوبه) قبل توحيدهما عام ١٩٩٠ لم يعد بالأمر البعيد المستحيل أو غير الواقعي، بل أن بعض القوى الإقليمية تحبذ مثل هذا الخيار للحد من نفوذ الحوثيين، وثمة ظواهر بالغة الخطر تدل على تفتت القوى السياسية اليمنية في الجنوب وعجزها عن التصدي لتنظيم القاعدة، وبعد استيلاء هذا التنظيم على القاعدة العسكرية الهامة في «بيهان» Bayhan وهو ما يعيد للأذهان صورة انهيار الجيش العراقي بعد الغزو الأمريكي.

ومع استمرار كل العمليات الأمريكية لمكافحة الإرهاب، فإن هروب معظم عناصر القوات الخاصة اليمنية التابعة للرئيس «هادي»، وتقدم الحوثيين باتجاه الجنوب، يلقي بظلال من الشكوك حول قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على قوة الدفع في تنفيذ استراتيجيتها بالعمل انطلاقاً من القواعد العسكرية في السعودية.

بيد أنه في إطار الصراع العسكري المكشوف، فأن القوات «الجهادية» يمكن أن تختلط بالميليشيات القبلية المحلية المناهضة للحوثيين.

ومن العواقب الخطيرة أن تنظيمي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية» (داعش) قد تغتنم الفرصة في هذا الصراع لتوسيع مناطق نفوذها في أراض أخرى وتجنيد المزيد من المقاتلين ووضع أيديها على مخازن الأسلحة لتزويد القوات المناهضة للحوثيين، كذلك في غياب سلطة الدولة في مناطق واسعة مع الكارثة الإنسانية المتنامية، تخلق من جديد أرضاً خصبة للترويج «للدعوة الجهادية» شديدة التطرف، كما أن تغلغل تنظيم داعش في اليمن مسألة مثيرة للقلق بالنسبة للمستقبل.

خلاصة القوى أن هذا الصراع يتزامن مع أزمة متعددة الأبعاد، إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية، إقليمية أيضاً ودولية، ويمثل تهديداً للبلاد العربية مع وجود تنظيم القاعدة وعناصر جديدة من داعش، وهو الأمر الذي يضاعف من خطورة التهديدات التي يتعرض لها لاستقرار الإقليمي. وكذلك فأن استمرار الاتجاهات الراديكالية لدي شباب عاطل ومُزود بالسلاح مصدر آخر يثير الخوف والقلق سواء في دول الجوار التي تضم أكثر دول الشرق الأوسط ثراءً وازدهاراً.

فماذا سيكون رد فعل الحوثيين في هذه الظروف وهي تواجه العُزلة الدولية والانهيار الاقتصادي ومعارضة داخلية متزايدة وهو مصدر ثالث يضاعف من الإحساس بالخوف من المستقبل، فإذا ما وجد الحوثيون أنه لا خيار أمامهم فقد يتجهوا لشن هجوم عسكري، ومصادر القوى لم تزل متاحة أمامهم، ولقد رأينا بوادر لمثل هذا الموقف المُرجح في الصراع للسيطرة على محافظة «مأرب» حيث تكمن معظم مصادر الطاقة، وفي شن هجوم على عدن لتحقيق أهدافهم في السيطرة الكاملة، وآخر ما صرح به الحوثيون من القرائن الدالة على هذا الاتجاه للرد العسكري لما يعتبروه الحوثيون «مؤامرة دولية» يدعمها الرئيس «هادي» الذي يصفونه بأنه صنيعة المتآمرين على اليمن».

وقد رأينا ذلك في رفض زعيم الحوثيين في حضور مؤتمر الرياض الذي كان «هادي» قد اقترحه مدعوماً من السعودية، وكان رفضاً متوقعاً منذ البداية، كذلك فإنه ما كان قد طلبه «هادي» من التدخل العسكري من جانب دول مجلس التعاون ضد القوى الحوثية يؤكد أنه (هادي) لا يهتم اهتماماً جاداً وحقيقياً بأي حل أو تسوية عن طريق التفاوض من وجهة نظر الحوثيين.

أن انهيار النظام اليمني الذي ظل مدعوماً من السعودية (نظام الرئيس على عبد الله صالح) من قبل ثم نظام الرئيس «هادي» من بعده في مواجهة الهجوم الحوثى، يمثل تحدياً للنظام الإقليمي في شبه الجزيرة العربية.

ولا شك أن الموقف الجديد سوف يفرض على القادة السعوديين الجدد باللجوء لخيارات استراتيجية غير مسبوقة مثل إعادة النظر في «دور الإخوان المسلمين» وبعض حلفائهم القدامى، فالسعودية أضحت تدعم أي جماعة تتصدى للحوثيين وأعلنت عن نواياها في هذا الاتجاه.

هذا الصراع متعدد الأبعاد، كما وصفناه، الداخلية بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والمذهبية والعشائرية والقبلية، يضاعف من خطورة السياق الإقليمي والدول بمختلف قواه وتكتلاته.

السياق الإقليمي في الصراع على أرض اليمن ما بين السياسية السعودية (والتحالف العربي المؤيد لها) والداعم للشرعية التي أطاحت بها قوى الحوثيين بعد استيلائها على العاصمة صنعاء، وما بين القوة الإقليمية غير العربية التي تتعاون مع قوى كبرى هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وألمانيا (في مفاوضات تُعرف باسم مفاوضات ٥+١ حول طبيعة برنامجها النووي لتقييد تحوله إلى برنامج نووي غير سلمي.

هذا السياق الإقليمي اختلط بشكل مباشر مع السياق الدولي، فأصبح الصراع السعودي/ الإيراني امتداداً للصراع على موازين القوى الداخلية بمختلف عناصرها

(دعم إيران بالمال والسلاح التدريب والنفوذ للقوة الحوثية والشيعية) في شمال اليمن وزحفها على مناطق الجنوب، وبين قوى السُنة في مناطق الجنوب التي يغلب عليها النزعة الاستقلالية أو لنقل الانفصالية. وقد تبين لنا أن اليمن قد سقطت بالفعل في تعقيدات الصراع المذهبي والقبلي والأيديولوجي، ودخلت في صراع شرس بين قوتين إقليميتين وتغلغل تنظيمات إرهابية تستغل الموقف مثل تنظيمي داعش والقاعدة في شبه الجزيرة العربية، وذلك بهدف إسقاط اليمن ككيان ودولة ولإحكام السيطرة على موقعها الجيواستراتيجي.

هذا الصراع ذي الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية امتداد حقيقي لصراع موازٍ بين إيران وتنظيم القاعدة والدول الغربية على أرض اليمن، خاصة بعد سقوط حكم عبد الله صالح في أعقاب فبراير ٢٠١١ وانتفاضات الربيع العربي [1] حيث غاب الاستقرار عن اليمن وتمخض الموقف الداخلي عن فراغ أمني وضعف السلطة المركزية، فاستغلت إيران الموقف، وهو الأمر الذي عجل بالاندفاع نحو وضعية «الدولة الفاشلة» في اليمن، إذ طبقت إيران في هذا السياق سياسة الدعم لجماعات الشيعة الحوثية والمعارضة لحكم علي عبد الله صالح الذي وصفته بالفساد في الحكم والمسئول عن الانهيار الاقتصادي في اليمن، وقد طبقت نفس سياساتها في كل من العراق وفي لبنان وفي قطاع غزة لدعم الجماعات الموالية لها وذلك من أجل خلق مناطق نفوذ لها في قلب المنطقة العربية ولتأكيد الوجود الإيراني المؤثر ليس فقط في أي تسوية سياسية في أي اليمن، بل في القضايا الأخرى (فلسطين والأوضاع في الخليج العربي وغيرها).

هذه الممارسات الإيرانية وإسراعها باستغلال الموقف في اليمن، ساعد على تحويل اليمن إلى ساحة لصراع مُركب بسبب أطماع معظم الأطراف ليس في ثرواتها بل في موقعها الاستراتيجي الحاكم وبسبب تمركز معظم التنظيمات الإرهابية

(1) KOTCHIKIAN A. 2015. *A Fateful Triangle: the United States, Iran, and Saudi Arabia in Yemen*. International Relations and Security Network. Pp. 1-4. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Articles/Detail/?id=190669>

وأنشطتها ضد الدول المجاورة في السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت-البحرين-الإمارات) وهي حلفاء السعودية، وبل ربما امتدادها إلى مصر شريكة المملكة الرئيسية في التحالف العربي/ العسكري[١].

الاستخلاصات:-

في التحليل الأخير، فإن سقوط اليمن بعد أربعة سنوات من الصراعات الداخلية ذات الأبعاد الإقليمية والدولية، لا تؤثر على مصيره كدولة إقليمية هامة ذات موقع استراتيجي فحسب، بل وتدفع بها إلى مشارف الانهيار والفشل في سياق حرب أهلية وكارثة إنسانية وتدخلات وأطماع إقليمية، كما تؤثر في أمن واستقرار أقرب الدول العربية المجاورة لها في شبه الجزيرة العربية، وهي السعودية [٢]، بعد أن أتاحت مساحة واسعة لنشاط وتغلغل المنظمات الإرهابية، وكذلك على أمن واستقرار دولة عُمان في أقصى شرق دول شبه الجزيرة العربية، وفي أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، بل وامتدت إليها نيران الصراعات على أرض العراق وسوريا ولبنان في ضوء توسع وزحف وسيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) Islamic State in Iraq and Syria وخطورة استراتيجيتها على الأمن القومي العربي. نقول أن هذا السباق الداخلي والإقليمي يدفع اليمن للأسف إلى حافة السقوط من خريطة القطر العربي، لا كشعب عربي عريق بل ككيان دولة قومية تُخصم إذا فشلت من القوى العربية الشاملة[٣].

---

(١) GUZANSKY Y. 2012. *Yemen: Between Iran, al-Qaeda, and the West*. The Institute for National Security Studies. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.inss.org.il/ index.aspx?id= 4538 &articleid=2507>

(٢) AL-RASHED B. 2014. *Iran, Saudi Arabia jockey for power in Yemen.* Al-Monitor: The Pulse of the Middle East. Pp. 1-4. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.al-monitor. com/pulse/originals /2014/10/yemen-iran-saudi-struggle-for-control.html#>

(٣) TISDALL S. 2015. *Iran-Saudi proxy war in Yemen explodes into region-wide crisis*. The Guardian. Pp. 1-4. [cit.01.09.2015]. Available online: <http://www.theguardian.com/ world/2015/mar/26/iran-saudi-proxy-war-yemen-crisis>